# التجربة التونسية في بعث المشاريع الصغرى "بين الموجود والمنشود"

علي سعيد
باحث ومؤلف

استحوذ التشجيع على بعث المشاريع الصغرى على الأهمية القصوى في الدول العربية لتوفير فرص العمل وتقليص نسب البطالة، ومن بين التجارب الرائدة في هذا المجال التجربة التونسية، وهي تجربة ناجحة ومتكاملة قائمة على التكامل بين هياكل الإحاطة والإرشاد والتوجيه وهياكل التمويل والضمان.

## أولا: واقع التجربة

انطلقت التجربة التونسية في التشجيع على بعث المشاريع الصغرى عبر الاهتمام بقطاع الصناعات التقليدية، وعرفت التجربة نقلة نوعية عقب إنشاء البنك التونسي للتضامن سنة ١٩٩٧ وعقب تركيز منظومة القروض الصّغرى سنة ١٩٩٩ وهو ما مكن من تمويل آلاف المشاريع وفي جل القطاعات ومن مختلف المستويات.

| | المجالات | | | | المستوى التعليمي | | | | الجملة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الصناعات التقليديّة | المهن الصّغرى | الفلاحة | الخدمات | أميّ | ابتدائي | ثانوي | تعليم عال | |
| 2000 | 881 | 6219 | 2677 | 4774 | 1053 | 6172 | 6022 | 1304 | 14551 |
| 2001 | 1068 | 5381 | 1619 | 4256 | 711 | 5317 | 5336 | 960 | 12324 |
| 2002 | 506 | 3967 | 1325 | 4112 | 314 | 3742 | 4457 | 1397 | 9910 |
| 2003 | 302 | 2501 | 653 | 3013 | 148 | 2036 | 2694 | 1591 | 6469 |
| 2004 | 306 | 2700 | 1113 | 3465 | 198 | 2396 | 3129 | 1861 | 7584 |
| 2005 | 348 | 2904 | 1030 | 3384 | 268 | 2244 | 3248 | 1906 | 7666 |
| 2006 | 259 | 2146 | 823 | 2924 | 95 | 1575 | 2466 | 2016 | 6152 |
| 2007 | 409 | 3124 | 1624 | 5125 | 153 | 2923 | 4260 | 2946 | 10282 |
| 2008 | 361 | 2924 | 1104 | 6845 | 334 | 3142 | 4686 | 3072 | 11234 |
| 2009 | 697 | 1811 | 826 | 4163 | 189 | 2108 | 2976 | 2224 | 7497 |
| 2010 | 290 | 3043 | 1940 | 6127 | 345 | 3121 | 4591 | 3343 | 11400 |
| عدد المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن حسب النشاط وحسب المستوى التعليمي | | | | | | | | | |

شمل التمويل في التجربة التونسية المشاريع المتناهية في الصغر، والمشاريع الصغرى والمتوسطة نظرا لارتفاع نسب البطالة بين الكوادر الجامعية وبين أصحاب شهادات الكفاءة المهنية. هذا ويجد المتتبع لهذه التجربة، أن المؤسسات المالية العمومية والخاصة تعتمد في عملية التمويل على عدة شروط وضوابط تتماشى مع ضوابط المالية الإسلامية وتقدم منتجات متنوعة ومنها القروض من دون فوائد إضافة لذلك يجد أن عدة مؤسسات حكومية تقدم خدمات مجانية للمبادرين، وتنظم دورات تكوينية اختيارية مع تمكين المتابعين لها من منح مالية قصد حثهم على تطوير قدراتهم وصقل معرفتهم النظرية. كما تلعب عدة مؤسسات خاصة دوراً مهماً في عملية التكوين والتأطير للمساهمة في هذا التوجه، ولعب المجتمع المدني، أيضا دور مهم في تقديم المساعدات المالية والعينية لمساعدة المحتاجين على بعث مشاريع خاصة بهم من أموال الزكاة ومن أموال الصدقات.

## ثانيا: التحديات

رغم نجاح الهياكل التونسية في تحقيق عديد الأهداف المنشودة والنجاح في تذليل الصعاب، ومن تشجيع الاستثمار في المناطق الداخلية والمناطق الأقل حظا أو المناطق التي لم تستغل بعد، فقد تبين أن النتائج المحققة ضلت دون المطلوب، وتبين فشل العديد من المبادرين في الحفاظ على استمرارية مشاريعهم في ظل نقص ثقافة بعث المشاريع وغياب الهياكل الضرورية للمتابعة والإحاطة وحسن استغلال

الامتيازات المتوفرة، ومن بين التحديات التي تعوق التجربة نجد:

- ضعف ثقافة روح المبادرة حيث أقدم العديد من المبادرين على بعث مشاريعهم الخاصة والتعويل على الذات، وساهموا بشكل أو بآخر في خلق مواطن شغل، في حين خير البقية عدم خوض هذه التجربة وهو أمر عائد لعدة أسباب من بينها ما هو مرتبط بغياب ثقافة بعث المشاريع ولغياب مؤسسات مالية تعتمد الصيغ الإسلامية.
- جل المشاريع الممولة هي مشاريع متكررة وتقليدية وتعيش العديد منها صعوبات مالية أمام عدم قدرة أصحابها على تطوير نسق العمل والحفاظ على رأس المال.
- تنامي التجارة الموازية والتي غزت الأسواق بمنتجات أحيانا أكثر جودة وبأسعار لا تقبل المنافسة.
- ارتفاع وعدم استقرار أسعار المواد الأولية وكلفة نقلها.
- عدم استقرار النتائج وهو ما يعود بالأساس لارتباط التجربة بالتمويل التقليدي.
- ضعف الإحاطة والإرشاد خصوصا بعد بعث المشروع.
- غياب هيكل يعنى بقيادة المنظومة والتنسيق بين مكوناتها لتفادي تداخل البرامج وتعدد المبادرات ولتأمين الانتفاع بمزايا تجميع الجهود والوسائل وتكاملها.
- تعرض العديد من رواد المشاريع إثر الثورة إلى أحداث "سرقة/حرق/نهب" ففقدوا "كافة/بعض" المعدات والتجهيزات حالت دون مواصلة خلاص الأقساط المتبقية، الأمر الذي دفع بالحكومات المتتالية إلى إقرار منح لمساعدتهم على العمل من جديد.
- انتشار المشاريع العائلية والغير منظمة، بعضهم نجح في تحقيق الاكتفاء والتطور وبعضهم يتخبط في المشاكل المالية جراء غياب الإحاطة الضرورية.

### ثالثا: الحلول الممكنة

تشهد التجربة التونسية بعد سنوات من انطلاقها عديد التحديات حالت دون تحقيق التنمية العادلة وتلبية كل الأهداف، وأمام عدم قدرة الدولة على استقطاب الآلاف من العاطلين عن العمل يعتبر التعويل من جديد على هذا التوجه من الحلول الممكنة للمساهمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية بين الجهات خاصة إذا تم السعي لتفادي التحديات، ومن بين الحلول الممكنة:

- تفعيل دور هياكل الإحاطة والإرشاد لتلعب دور المراقبة والمتابعة الإجبارية، وسهولة التدخل لفض أي نزاع قانوني قد يعرقل رائد المشروع أو لتجاوز أية عثرة.
- خضوع المبادر للدورات التكوينية التكميلية والإجبارية لمزيد إتقان الصنعة مجال المشروع.
- ضرورة تعويل المبادر على محاضن المؤسسات/محاسب مكلف في عملية دراسة المشروع، مع المراقبة المستمرة والدائمة والإجبارية في المراحل الثلاث: الإنجاز، الاستقرار والتطور
- إعادة رسم الخارطة الصناعية بشكل يضمن أن تلعب المشاريع الصغرى والمتوسطة دورا تكميليا للمشاريع الكبرى (الاقتداء بالتجربة الهندية).
- خلق بيئة تنظيمية وتجارية مواتية للمشاريع الصغرى والمتوسطة وتنمية ثقافة تنظيم المشاريع والأعمال المصرفية بين الشباب.
- ضرورة التشبيك بين المشاريع بشكل يجعل كل منتج لمشروع يمثل ضرورة مادة أولية لمشروع آخر وهو ما أصبح يعرف بالاقتصاد التضامني.
- مزيد الاهتمام والإحاطة بالمرأة رائدة الأعمال والمرأة الريفية والسعي لتذليل الصعاب التي تعترض طريقهم.
- استغلال عدة موارد مالية محلية لتعبئة رأس مال البنك التونسي للتضامن.
- فتح اكتتاب في البنك التونسي للتضامن في جزء من رأس المال لفائدة رجال الأعمال التونسيين على أن يتم في المقابل اختيار أفكار لمشاريع باطنية توفر خدمات لهؤلاء المساهمين مما من شأنه خلق أرضية تبادل مصالح وتبادل للإنتاج.
- السعي إلى إرساء أرضية عمل مشترك بين المؤسسات المالية (تعنى بالتمويل) والجمعيات التنموية والجمعيات الخيرية (تعنى بالتكوين، الإحاطة والمتابعة الإجبارية قبل وبعد بعث المشروع).
- مساهمة الجاليات التونسية في مختلف أصقاع العالم في تنظيم المعارض وجلسات العمل عبر دعوة صغار الصناعيين والفلاحين التونسيين ودعوة رجال الأعمال الأجانب لخلق أرضيات تعامل، تشارك وإبرام عقود باطنية وهو ما سيمكن من مزيد التعريف بالمنتجات التونسية وغزو أسواق جديدة.
- ضرورة قيام الجمعيات الخيرية والتنموية بجهود إضافية لنشر ثقافة بعث المشاريع وتأطير المبادرين وتكوينهم.

### رابعا: تونس ما بعد الثورة

عرفت البلاد التونسية تغيرات سياسية سنة ٢٠١١م فكثر الحديث عن ضرورة تدعيم التجربة التونسية بخط تمويل إسلامي، والاهتمام أكثر بهذا المجال. كثرت الملتقيات والندوات بشكل يكاد يكون منتظم ورغم توفر الأرضية الملائمة وتوفر الموارد المالية من قبل البنك الإسلامي للتنمية، فقد حالت التجاذبات السياسية في الأساس دون إرساء خط للتمويل الإسلامي الأصغر.

تم منذ سنة ٢٠١١ إقرار عدة خطوط تمويل تقليدية جديدة في إطار اتفاقيات مع بعض البلدان الصديقة، ولكن وللأسف لم يتم إلى الآن إعادة هيكلة التجربة بالشكل الذي يسمح بتجاوز التحديات الهيكلية السالفة الذكر، كما وجب التفكير في:

- التوسع في قوائم المعنيين بالتمويل مع ضرورة تبويبهم إلى فئتين: فئة لضعاف الحال والأرامل واليتامى وعائلات الأمنيين والجنود وحماة الوطن الذين استشهدوا في الثورة وما بعد الثورة، وعائلات شهداء الثورة والمصابين بجروح وغيرهم ليتم تمويلهم عبر آليات التمليك والقرض الحسنفئة تضم المخترعين، الكوادر الجامعية وأصحاب شهادات الكفاءة المهنية وغيرهم من المبادرين وفق الصيغ الإسلامية التي تتماشى مع كل اختصاص.
- تفعيل مؤسسة الزكاة والتي تستطيع المساهمة في هذا المجهود سواء بالتكفل بالتكوين، التمويل وتحسين ظروف عيش المبادرين قبل توجههم لمؤسسات التمويل الأصغر.
- إرساء هياكل توفر التمويل الإسلامي لتلبية جل الطلبات.
- العمل على استغلال مختلف الصيغ الإسلامية.
- استغلال الصيغ القائمة على أساليب البر والإحسان لمساعدة الفقراء والمحتاجين ولاستصلاح الأراضي الموات.
- استغلال صيغ المساقاة، المزارعة والمغارسة الإسلامية لاستصلاح الأراضي وتجاوز العديد من الصعاب الحالية.
- استغلال صيغة السلم والاستصناع مع اعتماد طلبات العروض لتفادي احتكار السماسرة لعدة مجالات وتحكمهم في الأسعار.
- استغلال الصيغ القائمة على المضاربة لتمويل المشاريع المبتكرة وتطوير البحث العلمي.
- استغلال الصيغ القائمة على أساليب المشاركة لتمويل المشاريع الفلاحية/الصناعية حيث يستطيع البنك استغلال قدراته في دراسة المشاريع الفلاحية/الصناعية، استغلال الصيغ الإسلامية لتطوير الأساليب المعتمدة في الإنتاج ثم استغلال نفوذه واسمه في الترويج للسلع المنتجة محليا وخاصة دوليا فيتحول البنك من مجرد ممول إلى شريك في الإنتاج وهو ما يساهم في تحقيق الأهداف المرسومة ويساهم في تجاوز عدة صعوبات تعترض حاليا صغار الفلاحين، صغار الحرفيين، صغار البحارة وغيرهم.
- استغلال الصيغ القائمة على الائتمان التجاري لتمويل المبادرين والمساهمة في تجاوز الصعوبات الناجمة عن ارتفاع أسعار الإجارة وبيع المكاتب والمحلات.

في هذا الصدد، أصدرنا كتاب: آليات بعث المشاريع بتمويل إسلامي "دور الهياكل التونسية في تطبيق المعايير الشرعية" قصد التعريف بواقع التجربة، التطرق للإيجابيات والتحديات وتقديم الحلول الكفيلة بتطوير المنظومة الحالية وتجاوز التحديات الجوهرية.

كما دعونا لإرساء نظام اقتصادي مزدوج عبر تقديم مقترحات عملية والعقود القانونية انطلاقا من تجربة البنك التونسي للتضامن والعقود المعمول بها لحسن تطبيق مختلف الصيغ الإسلامية وفق الضوابط الشرعية. هذا ويمكن استغلال الصيغ الإسلامية من قبل المؤسسات المالية لتمويل المبادرين، من قبل المؤسسات التجارية لإبرام العقود الباطنية وعقود الشراكة، لاستصلاح الأراضي الزراعية والمنظومة الصناعية، لتنظيم عديد العادات الحميدة المبنية على الصدقات التطوعية، لحسن استغلال أموال الزكاة، لاستصلاح الاقتصاد وأموال الأوقاف، لخدمة الفقراء والمحتاجين، لدفع البحث العلمي عبر حسن تمويل المبتكرين والمخترعين، وأخيرا لإرساء منظومة اقتصادية تتكامل فيها المشاريع الصغرى مع المشاريع المتوسطة والمشاريع الكبرى.

**الهوامش :**

١. انطلاقا من إحصائيّات للآنسة سندس العماري، ديسمبر ٢٠١١، المرصد الوطني للتشغيل والمهارات، وزارة التّكوين المهني والتّشغيل عن البنك التّونسي للتضامن وعن البنك المركزي، تمّ نشر هذه الإحصائيّات بموقع:www.data.gov.tn